الفصل 8

الثورات والتحوُّلات الديموقراطية

ماشيج جى. بارتكوفسكي Maciej J. Bartkowski

يبحث هذا الفصل في تنامي ظاهرة ثورات اللاعنف- أو المقاومة المدنية[1]- للحصول على الاعتراف السياسي، حيث ينظم أناس عاديون أنفسهم للمطالبة بحقوقهم وحرياتهم من نظام جامد، سواء كان حكومة سلطوية محلية، أو مجموعة مسيطرة، أو أغلبية تحكم البلد بشكل رسمي، أو قوة احتلال. إن حركة لاعنف ناجحة مدفوعة بإبداع غير محدود من مجموعة من الناس لديهم تقليد طويل من التنظيم السلمي القائم على أسس مدنية، لا تُحدِث اختراقًا- نهاية لنظام قمعي- وحسب، بل غالبًا ما تؤسس لسلطة سياسية جديدة أقل خطرًا - حسب تصور الحركة نفسها- وتعيد تعريف العلاقات ما بين الدولة والمجتمع المـُسيَّس.

رغم أن القضية الأساسية موضع الدراسة هنا هي حركة (تضامن) البولندية، فسوف يشير الفصل باقتضاب إلى مراجع لعدد من الأمثلة الإضافية كالثورة المصرية 2011، وحركات في كل من الهند، وروسيا، وإيران، وإقليم الباسك، والصين، وإن كثرة الحالات التجريبية ستساعد على معالجة مجموعة من القضايا ذات الصلة، وستبدأ بتفسير متى تحدث الثورات غير العنيفة التي تحركها الوكالة، والتي تركز على البنية؟ ثم ننتقل إلى الحديث عن أسباب اختيار الناس للمقاومة غير المسلحة في النضال ضد القمع الوحشي، وما الذي يحرك فاعليتها؟ وما الذي يشكل مقاومة غير عنيفة ناجحة؟ وسيناقش هذا الفصل أيضًا المحركات المركزية المحددة للحركات التي تحول المقاومة المدنية إلى قوة كبيرة- إستراتيجية ميدانية من مستويين: إنشاء مؤسسات بديلة، وأعمال مقاومة صغيرة يقوم بها أفراد، أو مجتمعات، أو تقوم على المستوى الوطني الأوسع، وسيركز الفصل على كيفية بلورة تصور وفهم أفضل لدور المقاومة المدنية في عمليات التحول المنهجي إلى الديموقراطية.

أسباب الثورات التي تركز على الهيكل

في هذا الفصل، تُفهَم ثورة اللاعنف على أنها نزاع سياسي ونتيجة لنضال ذي قاعدة مدنية، فمن جهة، تعني الثورة اللاعنيفة ممارسة متصلة للسلطة السياسية من قبل أناس عاديين من دون اللجوء إلى السلاح، ومن جهة أخرى، تمثل تغييرًا يتجاوز الدستور على شكل إسقاط نظام سياسي بأعمال جماعية سلمية غير مؤسسية يتلوها تحول سياسي أساسي.

وكالة الناس العاديين هي - على الدوام- جزء لا يتجزَّأ من ثورات اللاعنف، فالثورات الشعبية تحدث نتيجة لقرارات الناس، في البدء عشرات ومئات المنظمين، يتبعهم آلاف الناشطين، وفي النهاية حشد من ملايين المؤيدين، ومن خلال أعمالهم المنضبطة يجعلون الثورة ممكنة ويُعِدُّون لنجاحها لاحقًا. لذلك يجادل هذا الفصل في أن مثل هذا الهيجان يحدث بسبب المواطنين المنظمين أكثر مما هو بسبب الظروف المحيطة، أو المؤسسات، أو النخبة التي تعارض عادة التغيير أو تعيقه، فالخطاب الشعبي حول طريقة اندلاع الثورات إما أنه أبرز قوة مقاومة التغيير لدى الأنظمة القمعية عن طريق بث الخوف، واللامبالاة، والسلبية في مجتمعاتها، أو أنه أبرز العمليات والقوى الاقتصادية- الاجتماعية- الهائلة التي تفرض التغيير، مثل الحداثة والتمدن وزيادة الوعي الطبقي أو التطورات الاقتصادية أو الأزمات التي تضع الأسس لاضطرابات اجتماعية كبيرة. لقد كانت استحالة قيام الثورات وحتميتها التاريخية وجهتَيْ النظر الرئيستين المتعارضتين حول نشوب الثورات، فكلتاهما تستمدان جذورهما من قوة كل شيء ما عدا الناس العاديين.

قبل حدوث معظم ثورات اللاعنف التي نشبت في القرن الماضي، تصورت قلة من الناس بأنه كان يمكن لتلك الاضطرابات أن تحدث أو أنها ستحدث حين حدثت، وعدد أقل من الناس اعتقد أنها ستنجح، وحين اندلعت الثورات الشعبية اللاعنيفة التي منها (الثورة الروسية في العام 1905، والثورة الدستورية الإيرانية في العام 1906، والثورة الإيرانية 1978- 1979، وبولندا في العام 1980، والفلبين في العام 1986، ووسط وشرق أوروبا في العام 1989، وصربيا في العام 2000، وجورجيا في العام 2003، وأوكرانيا في العام 2004، وثورة الأرز في

لبنان في العام 2005)، فاجأ الأمر الغالبية العظمى من الباحثين وصُنَّاع السياسة، بما في ذلك الخبراء الإقليميين، وفي العام 2011، لا بد من أن معظم المراقبين السياسيين قد دُهِشوا حين رأوا سقوط قادة تونس، ومصر، واليمن، وليبيا المستبدين، الذين بدا أنهم عَصِيُّون على العَزْل عن السلطة؛ لأن الحوار المسيطر كان يتركز على دوام بقاء الأنظمة المستبدة أكثر منه عن قدرة الناس العاديين على أن يتحدوهم بفاعلية (غور 2011، ص 89 90) (Gause 2011, pp. 81–90).

وبعد أن أصبحت الثورة (المستحيلة) إحدى حقائق الحياة، تحول البندول المتأرجح نحو الجهة المقابلة، فوجهة النظر التي انبثقت حديثًا تقول إن النظام يمكن أن يفقد قدرته على القمع، وإن قيام ثورة ضده أمر محتمل جدًّا، أما الحجة القائلة بأن الثورات تندلع حين يغير النظام سلوكه (أي حين ترتخي قبضته على السلطة ويرتاح المجتمع) فهي تعاني من مشكلتين؛ أنها لم تزل تُحبِّذ وجهة النظر القائلة بمحورية النظام والتركيز على البنية لتوضح أنها ظاهرة من صنع الشعب، إضافة إلى ذلك فغالبًا ما تتم دراسة ثورات الماضي بناء على معارف الحاضر، إلا أن تلك المعارف لم تكن متوافرة للثوريين، ولا للذين وقفوا ضدهم أو للناس عامة، والواقع أنه في ذلك الوقت من الاضطرابات، لم يكن لدى المشاركين في الثورات والآخرين المتأثرين بها سوى قدر محدود من المعلومات عن الانقسامات داخل النظام أو استنفاذ قدرته على القمع، فغالبًا ما تبدأ الثورة الشعبية ليس بسبب تراخي القبضة السلطوية التي قد لا يحس بها أو يعرفها أحد في وقت الاضطرابات، بل بسبب قمع يُحدِث ردة فعل شعبية تُعرَف باسم (نتائج عكسية أو جيو جيتسو سياسي).

وكالة الثورة الشعبية

التفسيرات التي تتحدث عن استحالة حدوث انتفاضة أو حتمية الثورة بالنظر إلى عوامل بنيوية، تتجاهل قوة توكيل الناس العاديين وتتناقض مع التاريخ، نظرًا لأن التطورات على الأرض تتعارض مع مقدماتها، والواقع أن ظهور المقاومة اللاعنيفة ليس مستحيلًا ولا

حتميًّا، والثورات غير العنيفة تظهر للحياة في أماكن وأوقات تتوقع قلة من الناس تشكُّلها، في البدء نتيجة لعمل منظمين ملتزمين ثم نتيجة لحشد المشاركين، ومن الصعب توقع اندلاع ثورات اللاعنف، ومسارها، ونتائجها بالضبط لأنها لا تتعلق بهياكل السلطة الجامدة، أو التقاليد الثقافية، أو الأوضاع الاقتصادية، أو النخب المتجانسة، بل بأمور أكثر مراوغة، ولا يمكن التنبؤ بها، كما تتعلق بالبراعة والإبداع الإنسانيين اللذين لا يمكن احتواؤهما.

الثورة التي تُشَنُّ بحشد الناس للقيام بمقاومة مدنية بوسائل غير عنيفة هي صراع سياسي، وهذه ليست منافسة بدنية أو مادية، كما أن نتائج المقاومة اللاعنيفة لا تعتمد على السلاح، أو الثروة، أو على الموارد المادية الأخرى للأعضاء الناشطين فيها. إنها منافسة سياسية لأنها تعتمد على قوة الأفكار (دوفال 2013) (DuVall 2013)، والأفكار الفاعلة تدفع النضال الذي يقوده مدنيون لتطوير ونشر إستراتيجيات ومهارات التخطيط، والتنظيم، والحشد الذي يعد أصيلًا ويروق للآخرين، ويكون في الوقت نفسه، مفاجئًا للخصم، وهي تساعد على زيادة عدد الناس غير المتعاونين مع النظام، بينما يقللون من المخاطر على الحركة وتزيد من التكلفة التي يتعين على الخصم تحمُّلها، وبعكس الصراع العنيف، يمكن لأي طرف أن يكون جزءًا من تطوير الأفكار وتطبيقها، ويمكنه بالتالي أن ينضم إلى الصراع اللاعنيف وأن يشارك بشكل علني أو صامت في التحدي المدني.

يمتلك الكفاح السياسي اللاعنيف إمكانية خلق حلقة حميدة من الحشد الثوري، وهي طريقة أو حملة ناجحة من المقاومة غير العنيفة تزيد عدد الناس المنضمين إلى الحركة، وكلما زاد عدد الناس المشاركين، زاد عدد الأفراد المتوافرين للقيام بأعمال غير عنيفة، وزاد تنوع وإثراء اجتذاب الإمكانات الفكرية التي يمكن استدعاؤها لابتكار سلسلة كاملة من وسائل اللاعنف المبتكرة، وكلما زادت طرق شَنِّ الكفاح غير العنيف، زادت فرص اجتذاب المزيد من المشاركين إلى المقاومة، فيجلب المشاركون بدورهم أفكارًا جديدة، ويعززون الإبداع، ويبتكرون طرقًا أخرى للمشاركة المدنية.

تلك المشاركات الفكرية التي تضاعف الوسائل تزيد من مشروعية الحركة وتمثيلها، وتساعد المقاومة على التغلب على أوضاع مناوئة مهمة، وتتيح للناشطين إيقاع المزيد من الضغط على النظام ونخبه (باريل وبارتكوفسكي، غير مؤرخ) (Barrell & Bartkowski, n.d.)، فعمق المشاركين في الكفاح ونوعيتهم تساعد الحركة على أن تتحدى - في وقت واحد- العديد من العلاقات التي يمتلكها الخصم مع مختلف قطاعات الأعمال، والجيش، والمؤسسات الدينية، وحلفاء آخرين، الأمر الذي يجبر النظام عندها على تشتيت موارده.

لماذا يختار الناس وسائل اللاعنف لشَنِّ ثوراتهم

غالبًا ما تترافق الثورات مع (تغيير أساسي عنيف) (موسوعة كولومبيا 2009، ص 4106) (Columbia Encyclopedia 2009, p. 4106)، فالاعتقاد السائد غالبًا أن الشبان الذين يفجرون الثورات يغذون التطرف الذي من السهل أن يتحول إلى ثورة مسلحة أكثر من البقاء على شكل احتجاجات سلمية، لكن بعض الدراسات بينت أن العديد من الثورات التي كان الشبان رأس حربتها تمكنت في الواقع من البقاء غير عنيفة، فالشبان يختارون - إستراتيجيًّا- الوسائل السلمية لتصعيد معارضتهم التي تتجاوز الدستور (نيكولاينكو، في شوك 2014؛ بونس وولتشيك 2011) (Nikolayenko, in Schock 2014; Bunce and Wolchik 2011).

بشكل عام، لم تُولِ أدبيات الثورة الكثير من الاهتمام للطبيعة اللاعنيفة لانتفاضات الشعب وللبعد الإستراتيجي للمقاومة السلمية بأساليبها المُنسَّقة والمتفرقة[2]، إلا أن هناك حجمًا مذهلًا من البيانات حول حملات المقاومة اللاعنيفة في النزاعات التي يبدو أنها الأكثر عنفًا، مثل مناهضة الديكتاتورية، والكفاح ضد الاحتلال، وحملات تقرير المصير (التي يُطلَق عليها النضالات المتطرفة)، ليس أن عدد تلك الحملات قد تجاوز الـ (100) خلال القرنين الماضيين، بل أنها تتزايد باضطراد؛إذ بلغ عدد الانتفاضات غير العنيفة الموثقة ضد الديكتاتورية والاحتلال وتقرير المصير ستة صراعات غير عنيفة في القرن التاسع عشر، وتسعة في النصف الأول من القرن العشرين، وخمسة وستين في النصف الثاني

من القرن العشرين، وخمسين في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وهي زيادة تبلغ ما يقرُب من أربعة أضعاف مقارنة بمتوسط عددها في عقد من السنوات الخمسين الماضية[3].

الزيادة الواضحة في عدد الصراعات والحملات غير العنيفة الرامية إلى تحقيق أهداف سياسية رئيسة، إضافة إلى معدل نجاحها (شينوويث واستيفان 2011، ص 8) (Chenoweth & Stephan 2011, p. 8)، قد يساعد على تسويغ ما وصفه ستيفن بينكر – وهو عالم نفس من هارفارد– بأنه الانخفاض في العنف السياسي في الماضي والتاريخ الإنساني الحديث، إلى جانب الترابط الاقتصادي، والعولمة، وتدني ربحية احتلال أراضي الغير، وظهور معايير حقوق الإنسان التي يُعرِّفها بنكر (2011) (Pinker 2011) بأنها العوامل الرئيسة التي تعلل سبب تراجع العنف السياسي، وزيادة استخدام الثورات الشعبية غير العنيفة ضد هياكل الدولة، وأنها عوامل مهمة تسهم في انخفاض الوفيات السياسية والأعمال الوحشية الرئيسة مقارنة بالصراعات العنيفة[4].

ومن المؤكد أن العنف سيتواصل من قبل المتنافسين، لكن عدم فاعليته النسبية وتكلفته مقابل بديله اللاعنيف – إذا قُيِّمَ الأخير وفُهِمَ بشكل أفضل– قد يُحبِّذُ في النهاية المنافسة السلمية؛ بوصفها الخيار الأفضل كسلاح ضد عنف النظام، وتشير الزيادة الحالية الملحوظة في عدد حالات العصيان غير العنيف وتنامي فاعليتها إلى أن الصراعات المتطرفة المستقبلية ستتضمن على الأقل طرفًا يستخدم وسائل اللاعنف؛ نظرًا للميل الفطري لدى الإنسان لشَنِّ مقاومة عنيفة (الذي غالبًا ما يصور على أنه دفاع مسلح عن النفس) ضد نظام وحشي، فما الذي يدعوه إلى اختيار وسائل اللاعنف لتحدي النظام غير العادل؟ يمكن التعرُّف إلى أسباب عديدة، ففي بعض الأحيان يختار الناس وسائل الصراع اللاعنيف لأنه الملاذ الأخير بعد أن استنفدت جميع الوسائل الأخرى دون التوصل إلى نتيجة، ومثل ذلك اللجوء إلى المحاكم، والانتخابات، والمفاوضات، أو أعمال العنف، فمؤيدو الانتفاضات العنيفة، مثل حزب المؤتمر الأفريقي في جنوب أفريقيا الستينيات والسبعينيات، أو الماويون في نيبال توصلوا في النهاية إلى أن جهودهم العسكرية لم تحقق النتائج المرجوة

في حين بقيت الوسائل الدستورية الأخرى للتغيير غير متاحة لهم، وتَبَعًا لذلك أفسحت الأطراف العنيفة المجال إما للعودة إلى البديل الوحيد المتاح (كما في حالة جنوب أفريقيا في الثمانينيات) أو تجربة الخيار الوحيد المتبقي (كما في نيبال 2006) (as in Nepal in 2006)، وهو التنظيم السياسي غير العنيف مع درجة عالية من النجاح (انظر أكرمان ودوفال 2000؛ دوبون 2012، ص 407) (see Ackerman & DuVall 2000; Dudouet 2012, p. 407).

يمكن النظر إلى المقاومة اللاعنيفة على أنها أداة ممكنة ومتاحة قبل التفكير في الوسائل الأخرى للضغط على السلطة، وكما قال نكروما قائد الكفاح الغاني للاستقلال: «ليس لدينا بنادق، لكن حتى لو كانت لدينا فقد كانت الظروف تبين أن البدائل غير العنيفة مفتوحة أمامنا، وكان من الضروري تجربتها قبل اللجوء إلى وسائل أخرى» (بريسبي، في بارتكوفسكي 2013، ص 60) (Presbey, in Bartkowski 2013c, p. 60).

تختار بعض المجموعات وسائل اللاعنف لشَنِّ ثورتها؛ لأنها تدرك أن هذه هي الأداة الأكثر فاعلية لتقويض قوة غير ديموقراطية، والمساعدة على تحقيق أهداف مباشرة (هي نهاية القمع السياسي) وأخرى بعيدة الأمد (بناء مجتمع منفتح تعددي)، فمن المعروف أن القادة الصرب الشباب من حركة (أوتبورا!) وزملاءهم من حركة (كمارا) الجورجية والأوكرانية (بورا!) وحركة (6 أبريل) المصرية، قد تدربوا على صراعات اللاعنف الإستراتيجية و/ أو علموا أنفسهم تلك الإستراتيجية بمراجعة الأدبيات ذات العلاقة، ومن أبرزها كتابات جين شارب، وفي الحركات اللاحقة مشاهدة الأفلام الوثائقية مثل (قوى لها قوة أكبر) أو (إسقاط ديكتاتور) (روزنبرج 2011 (Rosenberg 2011)، وتتضمن المحاورات التي أجراها الكاتب مع ناشطين رئيسين).

إضافة إلى ذلك، يمكن لدروس الحياة الحقيقية المستفادة من النزاعات العنيفة في المنطقة أن توفر دروسًا مهمة للمنشقين والمنظمين في دول أخرى، فقد تعلم البولنديون من الهنغاريين الذين ثاروا في العام 1956 أن المقاومة العنيفة ضد السوفييت غير مجدية، وكان من الممكن أن تؤدي إلى كارثة للمجتمع وحلمه في الديموقراطية، لذلك رفض قادة المستقبل

لحركة (تضامن) العنف - على أسس إستراتيجية وليس على أسس سلمية-، وتوصلوا إلى أنهم سيكونون أكثر فاعلية في الوصول إلى هدفهم السياسي باستخدام وسائل الحشد والتنظيم السلمية رغم ما فيها من إكراه.

الأمر وثيق الصلة بعملية التعلم هو تقليد الانتفاضات غير العنيفة الناجحة ونشرها، فقد تعلم الغانيون والزامبيون من المقاومة غير العنيفة التي قادها موهنداس غاندي في الهند ضد القوة الاستعمارية نفسها التي كانوا يواجهونها - البريطانيين- (بارتكوفسكي 2013) (Bartkowski 2013b)، وقبل قيام الجورجيين بثورتهم غير المسلحة ضد الرئيس شيفارنادزه، تعلموا من الشبان الصرب وكفاحهم ضد سلوبودان ميلوسيفتش، وتعلم الأوكرانيون دروسهم من الجورجيين والصرب، وتحدوا بنجاح - وبطرق سلمية- الرئيس المنتهية ولايته ليونيد كوشما وحليفه فيكتور يانوكوفيتش بسبب الانتخابات الرئاسية المزورة في شتاء 2004-2005.

كانت هناك أيضًا عمليات تقليد جارية خلال حقبات تاريخية ضمن البلد الواحد، فقد تعلم قادة حركة (تضامن) في بولندا من أسلافهم في القرن التاسع عشر، الذين استخدموا البرامج البنَّاءة لرفض سياسات التجريد من الجنسية والثقافة التي كانت تمارسها قوى التقسيم، وبعد قرن من الزمان تقريبًا استخدم المُنشَقُّون البولنديون تجربة أبناء جلدتهم لبناء مؤسسات مدنية موازية (للدفاع الذاتي) بهدف كسر الرقابة المُحكَمة التي فرضتها الحكومة الشيوعية، ومثل ذلك استفاد منظمو حركة جنوب أفريقيا الحرة في الولايات المتحدة أواسط الثمانينيات من التجربة السابقة والثرية لحركة الحقوق المدنية في الخروج بإستراتيجيات مبتكرة؛ بهدف جذب انتباه وسائل الإعلام وحشد الجمهور والكونجرس الأمريكي لدعم العقوبات الاقتصادية ضد نظام الفصل العنصري[5].

فاعلية الثورات التي تحركها المقاومة المدنية، ونجاحها

تشير شينوويث وستيفان (2011) Chenoweth & Stephan (2011) في كتابهما الرائد حول فاعلية المقاومة المدنية، إلى المشاركة بوصفها السمة الضرورية لحركات المقاومة

المدنية، والتي تلعب دورًا حاسمًا في نجاحها في نهاية الأمر، فكلما زاد عدد المشاركين في الحشد غير العنيف، زادت فرص الحصول على نتائج ناجحة، والكاتبتان تقولان بأن المشاركة في الثورات غير العنيفة تميل لأن تكون أعظم من المقاومة العنيفة، لأن حواجز المشاركة الإستراتيجية، والأخلاقية، والبدنية، والنفسية في حركات العصيان غير المُسلَّح أقلُّ نسبيًّا مما في الحركات المسلحة، فليست هناك حاجة لقوة بدنية أو تدريب عسكري للمشاركة في ثورات اللاعنف، والواقع أن الرجال والنساء - من مختلف الخلفيات والأعمار وبين الفتية والمُسِنين- كانوا قياديين ناشطين في ثورات اللاعنف.

وبعكس أوامر القتل التي يمكن أن تصدر خلال المقاومة المسلحة، والتي قد توقظ موانع أخلاقية لدى الكثيرين، فإن الأعمال في المقاومة غير العنيفة أقل إثارة للخلافات الأخلاقية بكثير، وهي من ثم أكثر قبولًا لدى قطاع أكبر من الناس، فالمشاركة في الانتفاضات المُسلَّحة تتطلب بطبيعتها استعدادًا للموت، في حين أن الثورات غير العنيفة تتمحور حول الحياة أكثر مما تدور حول الموت، وثمة فارق كبير بين مستوى التضحيات أو المخاطر التي ينبغي على المرء تحملها.

ومن الناحية النفسية، فمن الأسهل الالتحاق بالمقاومة المدنية لأنها لا تتطلب بالضرورة أن يضحي المرء بنفسه، في حين أن ذخيرتها الإستراتيجية الغنية تسمح للناس من مختلف الأعمار، والأجناس، والخلفيات أن يختاروا أعمالًا بدرجات خطورة مختلفة، تتراوح بين الاحتجاجات العامة والإضرابات (مع تعرض أكبر لقمع الحكومة المباشر) إلى تظاهرات البقاء في المنزل، ومقاطعة الأحداث التي تنظمها الحكومة، أو رفض شراء سلع من أعمال يديرها النظام (مع مستوى منخفض من الخطر).

وإضافة إلى المشاركة، يعتمد نجاح حركة اللاعنف بقدر كبير على مدى بقائها صامدة حين تواجهها محاولات النظام لتقويض وحدتها، وانضباطها، وتنظيمها، فقد يعمد النظام إلى بذر الخلافات ضمن الحركة أو يزرع الانشقاق أو يستغل الانشقاقات القائمة داخلها، بالطريقة نفسها التي تحاول فيها المقاومة تقويض أعمدة دعم النظام، وقد يخترق الخصم

أيضًا الأعمال السلمية بعملائه المحرضين بهدف تقويض صورة اللاعنف وإثارة العنف أو التحريض عليه، وتهدف هذه الأعمال إلى وصف المعارضين بأنهم إرهابيين ومتطرفين، لتكون حُجَّةً في استخدام العنف ضدهم، وتعمل الحركات الناجحة على مواجهة ذلك بغرس روح الانضباط غير العنيف في وسائل المقاومة التي يتبعونها، وعزل المتطرفين العنيفين وطردهم من الحركة، وفضح ما ترتكبه قوات الأمن من عنف واستخدامها غير المتناسب للقوة.

وقد يحاول النظام أيضًا تقويض أو منع أي تنظيم مستقل، ويشمل ذلك حبس المُنشقِّين، وفرض عقوبات قانونية، ومالية، واجتماعية على الأفراد لتعطيل التخطيط للقيام بحملات مناهضة للحكومة وتطوير مؤسسات مستقلة، ردًّا على القمع الذي تمارسه الحكومة، والذي يستخدم غالبًا تحت غطاء الأحكام العرفية وحالة الطوارئ، فقد تختار المقاومة المدنية العمل السري، وأن تحاول - أثناء تواريها وقلة تعرضها لسياسات النظام القمعية- إعادة تنظيم صفوفها، فيقوم الناشطون بعدها بتوسيع تضامنهم السري وشبكات العون المتبادل؛ لتشمل المعتقلين وأسرهم والباحثين عن ملجأ، وقد ينهمكون أيضًا في التخطيط لأعمال ثقافية ورمزية غير مباشرة وتنفيذها، والتي ستعمل ببطء - لكن بشكل مؤكد- على تفريغ ما تبقى من مشروعية النظام.

فاعلية ثورات اللاعنف - سواء كانت ضد ديكتاتور، أو محتل، أو أغلبية تنكر على الأقلية حقوقها- تُقاس بنتائجها التي قد لا تكون بالضرورة ملموسة، وتظهر مباشرة للعيان أو تكون سهلة التقييم، إضافة إلى نجاح الحركات الثورية غير العنيفة في إسقاط هياكل قمع كادت تبدو عصيَّة على السقوط وتحرير المجتمعات من الاضطهاد المحلي أو الأجنبي، فإن النتائج الإيجابية لتلك الثورات يمكن أن تُقيَّم من خلال مجموعة من التطورات الأخرى التي لا تقل أهمية، فالثورات اللاعنيفة - على سبيل المثال- منعت أو أخرت في لحظات تاريخية مهمة مصائب كبرى ترافق عادة الكفاح العنيف (مثل حالات كوسوفو، وغانا، وزامبيا؛ بارتكوفسكي 2013) (e.g., the cases of Kosovo, Ghana, & Zambia; Bartkowski 2013c)، كما أسهمت في

زيادة الوعي الوطني بالهوية المشتركة، وجعلت من الممكن قيام ثورة فكرية في عقول الشعب المنقسم الذي يبدأ في النظر إلى نفسه على أنه جزء من مجموعة أكبر (مثل بنغلاديش، وبولندا، ومصر، والجزائر، وزامبيا، وغانا- المرجع السابق)، وفي حالات أخرى تمكنت المقاومة التي يقودها مدنيون من بناء منظمات مستقلة جديدة في المجتمعات الوطنية الناشئة، وكانت قوية بما يكفي للحفاظ على الاستقلال بعد الحصول عليه من القوى المحتلة أو المستعمرة (مثل حالات بولندا، وموزامبيق، وزامبيا أو الولايات المتحدة - المرجع السابق) (e.g., the cases of Bangladesh, Poland, Egypt,Algeria, Zambia & Ghana; ibid.).

وفي بعض الأحيان - في عمليات النضال الطويلة ضد الأنظمة المستبدة- تساعد حقيقة أن يقصر الثوار أساليب المقاومة لديهم (تفضيل وسائل اللاعنف على العنف والمحدودة على المتطرفة) أو أهدافهم (إسقاط النظام وجعل جميع الناس- المعارضة والخصوم- جزءًا من التغيير)، على تعبيد الطريق أمام انتقال يتم التفاوض عليه (يُعرَف أيضًا بالتعاهد)، وتبدأ تلك الأنواع من التحوُّلات حين يجتمع الممسكون بالسلطة وممثلو الحركة الشعبية معًا للتفاوض على اتفاق تاريخي يفتح الباب أمام نظام سياسي يطبق الديموقراطية.

إن حركات المقاومة المهزومة أو الفاشلة قد تستمر على شكل سُبات شتوي، وتواصل الأعمال التي تعرقل النظام وتقيده لسنوات طويلة قادمة، ومثال ذلك أن عدم استعداد آية الله خامنئي لتزوير نتيجة انتخابات الرئاسة الإيرانية للعام 2013، التي قادت إلى فوز حسن روحاني (أكثر المُرشَّحين ليبرالية)، قد ارتبط مباشرة بالحركة الخضراء الكامنة، في وقت تصاعدت فيه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي سببتها العقوبات الدولية، ويبدو أن خامنئي قد خشي عودة المظاهرات الشعبية العارمة التي جرت بعد الانتخابات الرئاسية المُزيَّفة في العام 2009، والتي كان من الممكن أن توقظ حركة المقاومة الشعبية، وهو الأمر الذي قد يهدد بقاء النظام الإسلامي[6].

كيف يتم كسب الاعتراف بالنضال غير العنيف

النضال الناجح ضد الأنظمة الأجنبية أو المحلية يتطلب إستراتيجيات فاعلة لتقويض مختلف أعمدة دعمها، وقد يذهب الناشطون لما هو أبعد من أشكال أساليب اللاعنف المباشرة مثل الإضرابات، أو المظاهرات، أو الاحتجاجات، أو العصيان المدني واستغلال إستراتيجيات وأساليب أخرى، والواقع أن ذخيرة أعمال اللاعنف - وبوجه خاص في بيئة قمعية للغاية- قد تتضمن إستراتيجية إقامة وإدارة ميدان معركة ذات مستويين بمهارة، إضافة إلى مؤسسات بديلة وشَنِّ النضال من خلال أعمال مقاومة صغيرة.

التبعية وميدان المعركة ذو المستويين

لا يوجد نظام سياسي - مهما بلغت قوته والتزامه باستخدام العنف- قادر على امتلاك قدرة غير محدودة لقمع جميع السكان كل الوقت وفي جميع الأماكن، ففي ذروة سطوة النازية وتوسعها الإقليمي، بعث القادة العسكريين الألمان في العام 1942 ببلاغات من روسيا البيضاء وروسيا إلى قيادتهم في برلين تقول: «إن القوات الألمانية غير قادرة على ممارسة سيطرة كاملة من دون تجنيد السكان [المحليين]، وإنهم قادرون على السيطرة على المساحات الروسية الشاسعة - فقط- بمساعدة الروس والأوكرانيين الذين يعيشون فيها، وليس ضد إرادتهم» (سومّي 1996، ص 127) (Summy 1996, p. 127)، وتَبَعًا لذلك، وبدلًا من الاعتماد على الإكراه والعنف المُكلِف، ينبغي على النظام دائمًا أن يشتري ولاء شرائح مهمة من المجتمع وأن يتمتع بدرجة من الولاء الطوعين، وفي الحالتين الأخيرتين بنى النظام (طوعًا أو غصبًا) علاقات تَبَعيَّة بينه وبين جماعات مختارة من المجتمع؛ مجتمع أصحاب الأعمال، وقوات الأمن، والمؤسسات الدينية، ومختلف النقابات المهنية.

علاقات التبعية تلك فيها نفع متبادل، إلا أن قرب المسافة الاجتماعية أو قوة الرابطة التي تجمع بين تلك القطاعات قد تخلق نوعًا من الضعف لحكم النظام القائم يمكن للمقاومين البارعين استغلاله، وطالما أن الأطراف ترى وجود فائدة مادية معينة من تلك

العلاقات فسوف تواصل دعم بعضها، ولكن ما أن تخرج المنفعة المادية عن مسارها – النتيجة التي ترمي إليها أعمال اللاعنف الماهرة– حتى تبدأ المجموعات في التشكيك بعقلانية دعمها للنظام، وهذا بدوره سيقود إلى انشقاقات داخلية في ما يبدو أنه نظام حكم متماسك، وإلى انهياره لاحقًا.

في الوقت نفسه، غالبًا ما يضطرُّ المقاومون المدنيون إلى شَنِّ صراع من مستويين؛ محلي ودولي، وسبب ذلك أن المسافة الاجتماعية في ما بينهم وبين مَنْ يضطهدهم تكون – في بعض الحالات– واسعة نسبيًّا؛ أَيْ أن قوى الأخير لا تعتمد على تعاون مَنْ يقمعهم (مثال ذلك الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين)، وفي حالات أخرى تكون المسافة الاجتماعية بين النظام ومَنْ يدعمونه ضيقة للغاية بسبب الأيديولوجيا التي تسود المجتمع وتوحدهم (مثال ذلك الأيديولوجيا النازية ونظام هتلر، أو الخطاب الشوفيني الصيني وسياسة الحكومة الشيوعية تجاه الإيغور أو سكان التيبت)، أو بسبب التركيبة العرقية الواحدة والترابط القوي داخل المجموعة (مثل العلويين السوريين ونظام الأسد)، أو بسبب الثقافة الاستعمارية الشعبية (مثل الرأي العام البريطاني الذي كان طوال التاريخ الاستعماري للبلد داعمًا بقوة للملكية والسياسات الأجنبية للحكومة).

في مثل هذه الأوضاع، غالبًا ما يبني مقاومو اللاعنف إستراتيجيتهم حول (لعبة من مستويين)؛ محاولة تقويض سيطرة النظام المستبد، سواء كان هذا النظام محليا أو أجنبيًّا، بينما يقومون على المستوى المحلي – في الوقت نفسه– بتوسيع حملتهم إلى ما هو أبعد من حدودهم المجاورة، إلى المستوى الدولي، وقد تعتمد إستراتيجية هؤلاء على الوصول إلى طرف ثالث والتحالف معه، سواء حكومات أخرى، أو أفراد من مجتمع القوة المحتلة، أو طبقة رجال السياسة والأعمال، أو المجتمع الدولي بشكل عام، الذين قد يكون لهم بعض النفوذ على الخصم، فباستخدام عدم التعاون الاقتصادي المبني على عدم الاستيراد وعدم التصدير تمكَّن المستوطنون الأمريكيون – على سبيل المثال– من ممارسة ضغط فاعل على الحكومة البريطانية بشكل غير مباشر وبوساطة طرف ثالث يتمثل بالتجار البريطانيين، وكان هؤلاء

يخسرون قدرًا كبيرًا من تجارتهم وأرباحهم بسبب مقاطعة المستوطنين الاقتصادية، ويُعزى الفضل في إلغاء قانون الطابع إلى تدخلهم لدى البرلمان البريطاني الذي كان المستوطنون يعارضونه (كونسر 2013، ص 311–312).

وفي بداية القرن العشرين، ساعد كفاح المجتمع البولندي اللاعنيف لنيل الاستقلال على توحيد المجتمع، وأعطى شعبية لتطلعات البولنديين من أجل استقلال بلادهم في الخارج، ونشرت الصحافة الدولية قصصًا عن إضراب المدارس في بولندا الروسية، وتقارير عن المقاومة المدنية ضد استيلاء الألمان على أراضٍ لهم، والتي واجهت قمعًا مُبالَغًا فيه من السلطات الألمانية، وقد أثار ذلك تعاطف الجمهور في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، فتم حشد الدعم الدولي من أجل إقامة دولة مستقلة للبولنديين، تبلورت لاحقًا في خطاب الرئيس ودرو ويلسون ونقاطه الأربع عشرة في العام 1914 (بارتكوفسكي 2013، الصفحات من 259– 277) (Bartkowski 2013c, pp. 259–77).

يمكن للناشطين أيضًا أن يمارسوا لعبة المستويين مع النظام من خلال استخدام رغبة الدولة في إظهار نفسها ككيان مسؤول في العلاقات الدولية، وأمثال هذا النظام غالبًا ما يلزموا أنفسهم بمعايير معينة تتضمنها المعاهدات الدولية ويتم التوقيع عليها طوعًا، ومثال ذلك أن منظمي الميثاق (77) في تشيكوسلوفاكيا استغلوا حقيقة أن النظام وقع طوعًا على وثيقة هلسنكي النهائية في العام 1975، واستخدموها بوصفها أسلوبًا للضغط على الحكومة للامتثال بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، الميثاق (08) وشبكات العمل الشعبية التي أقيمت حول المبادرة ألقت بضغط شعبي على الحكومة الشيوعية في الصين؛ كي تنصاع لالتزاماتها الدولية المتضمنة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي وقعته الحكومة الصينية في عقد التسعينيات، وبالمثل استغلت الحملة المصرية المناهضة للفساد (شايفين. كوم) توقيع الحكومة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واستخدمتها بوصفها أسلوبًا للضغط عليها لتطبيق أحكامها القانونية، التي تسمح لطرف ثالث برفع قضايا مكافحة الفساد إلى المحكمة[7].

المؤسسات البديلة

تعني المؤسسات البديلة تشكيلة من الهيئات تتراوح بين الشبكات غير الرسمية أو غير الشرعية أو الجمعيات الشعبية الموجودة في عالم الواقع أو- الآن- في العالم الافتراضي، والتنظيمات الأكثر رسمية، أو شبه الرسمية، أو القانونية، وتشمل الأمثلة على المؤسسات البديلة المدارس، والكنائس، والعيادات، ودور النشر، ومنافذ الإعلام، والأحزاب السياسية، والمؤسسات المالية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتعاونيات الزراعية، والمؤسسات الحاكمة، ومنظمات الخدمة الاجتماعية. في عمليات المقاومة المدنية، إما أن تبنى المؤسسات البديلة حديثًا (مثل وسائل الإعلام السرية) بوساطة قوى متنامية معارضة للوضع القائم، أو أن تنطلق من مؤسسات قائمة بالفعل (مثل الكنائس) التي تساعد الآن على تنظيم الناشطين المنشقين وتؤويهم، وتَبَعًا لذلك يمكن لهذا النوع من المؤسسات أن يصبح جزءًا مهمًّا من إستراتيجية المقاومة، وقد يكون اللجوء إلى المؤسسات البديلة غريزيًّا نتيجة لشدة القمع أو تصور أن تلك المؤسسة لا يمكن اختراقها، وفي مثل تلك الأوضاع، قد ينكر على أعمال اللاعنف المباشرة أنها شديدة الخطورة أو غير فاعلة.

وفي أحيان كثيرة، لا يستطيع المجتمع الانخراط في أعمال المقاومة المدنية المباشرة حتى تصل إلى مستوى معين للقيام بذلك، ويمكن للتنظيم غير المؤذي - بوساطة مؤسسات مثل النوادي الرياضية، ومجموعات القراءة، أو المنظمات الاقتصادية- أن يُهيِّئ الظروف بتوليد قوة طويلة الأمد مُسيَّسة قد تؤدي إلى تعزيز الروابط والشبكات المجتمعية، وزيادة الوعي بالثقافة، أو التاريخ، أو الهوية، أو المصير المشترك، أو تساعد على توضيح أطر التظلم، أو المطالب، أو الحلول التي أطلق عليها جورج لاكي (1969) George Lakey (1969) (تعميق الوعي)، ويمكن لتلك التطورات لاحقًا أن توسع مشاركة المواطنين وأن تفرز وسائل جماعية مباشرة، وهي بالتالي دعامة مهمة للأعمال السياسية الفاعلة، ومثال ذلك يتَّضح في زامبيا أيام الاستعمار، حيث قامت جمعيات الرفاه الاجتماعي المحلية غير السياسية في ظاهرها، والتي كانت تعمل على تنمية مجتمع السود اجتماعيًّا واقتصاديًّا، بزيادة وعيه بالتمييز العنصري، والمعاملة المُهينة، وبافتقاده الفرص بسبب أعمال المستوطنين

البيض وسياساتهم، وقد أنجزت تلك الجمعيات وظائف سياسية أولية؛ بأن سيّست السكان المحليين، وشحذت المهارات التنظيمية والمهنية للمشاركين، ورعت قيادة جديدة مؤيدة للاستقلال من القادة الزامبيين، وقادت إلى تشكيل حزب سياسي شمل البلاد كلها (مومبا جادسدن 2013، ص 76–77) (Momba & Gadsden 2013, pp. 76–7).

أدت المؤسسات البديلة – في الكفاح ضد الشيوعية– دورًا بالغ الأهمية منذ أواسط عقد السبعينيات، فقد بنى البولنديون مؤسسات قانونية، وشبه قانونية، وغير قانونية، منها منظمات حقوق الإنسان، والمجالس العمالية غير الشرعية، والجمعيات المهنية، وأسسوا (جامعة طائرة) التي تقدم محاضرات حول التاريخ والسياسة البولندية، وكانت متحررة من الرقابة، كما أقاموا دور نشر ومطبعة ترجمت ونشرت المئات من الأعمال غير الرسمية أو المحظورة (من ضمنها ترجمة كتابا جورج أورويل 1984 (George Orwell's 1984)، ومزرعة الحيوان، وكُتيِّب شعبي حول [ماذا تفعل عند الاحتكاك بالشرطة]).

حسب فيكتور كوليرسكي (Wiktor Kulerski) (أحد أعضاء المعارضة البولندية) كان لتحرير المجتمع – من خلال التنظيم الذاتي وبناء مؤسسات موازية– بُعدًا إستراتيجيًّا للغاية يهدف إلى إيجاد وضع «تجد فيه السلطات أنها تدير متاجر فارغة، وليس السوق؛ توظيف العمال، لكن ليس موارد عيشهم؛ وسائل الإعلام الرسمية، لكن ليس تداول المعلومات؛ المطابع، لكن ليس حركة الطباعة؛ البريد والهاتف، لكن ليس الاتصالات؛ النظام المدرسي، لكن ليس التعليم» (ستوكس 1993، ص106) (Stokes 1993, p. 106). المجتمع المنظم ذاتيًّا – كما لاحظ آدم ميشنك– كان تجربة تحرير أوجدت «مجتمعًا من الناس يعيش يوميًّا حرية حقيقية» (اكرمان ودوفال 2000، ص 123) (Ackerman & DuVall 2000, p. 123)، والهدف بعيد المدى لمجتمع يُدير نفسه كان بسيطًا، وهو مصارعة قوى الدولة المستبدة بصمت وتدريجيًّا، أو حسب كلمات أحد المناوئين ستانسلاف فوداكوفيسكي: «لمواجهة السلطة المركزية للدولة من دون الحاجة إلى مواجهتها مباشرة، وشيئًا فشيئًا ستنتقل السلطة إلى المستوى المحلي، إلى أن تفقد الدولة معظم سلطتها» (ويشلر 1982، ص105) (Weschler 1982, p. 105).

إن إقامة مؤسسات ثقافية بديلة، سواء كانت مكتبات، أو دوائر قراءة، أو معارض فنية، أو مسارح مُرتجَلة، أو عروض ومسرحيات وحفلات موسيقية عامة، أو شبكة من المدارس شبه الرسمية أو غير الرسمية، أو لجانًا تنظيمية لإحياء الذكرى أو الاحتفال، يمكن أن تكون أدوات فاعلة للمقاومة، تلك الأنواع من المؤسسات التي تشكلت عززت الوعي الوطني لدى الكثير من الشعوب (استونيا، ليتوانيا، كوسوفو، بابوا الغربية، الجزائر، مصر، غانا، زيمبابوي، بولندا، إضافة إلى آخرين)[8]. وبالنسبة إلى البولنديين في منتصف القرن التاسع عشر، فقد رفضوا الانتفاضات العنيفة وشرعوا في مشروع هندسة اجتماعية طويل الأمد عُرِفَ باسم (العمل العضوي)، وكانت فلسفة لتحسين الذات تحركها المقاومة، فتضمنت إقامة مؤسسات مالية محلية وتعاونيات اجتماعية واقتصادية إلى جانب المنظمات التعليمية والثقافية، وقد كان الهدف من (العمل العضوي) – من خلال النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي– هو ضمان حدٍّ الكفاف الوطني والاكتفاء الذاتي في وجه سياسات نزع الهوية الوطنية التي اتبعها المحتلون (بارتكوفسكي 2013) (Bartkowski 2013c).

غالبًا ما تخدم المؤسسات البديلة متطلبات الحياة اليومية، والدفاع الذاتي الجماعي، والبقاء في مواجهة القمع الذي دام لأجيال، وقد كان لهذا النوع من الكفاح، حتى في صيغته المطولة، بُعدًا إستراتيجيًّا هو – تحديدًا– مؤسسات بديلة تضمن مواصلة الحياة والبقاء المادي، ونجد هذا – على سبيل المثال– في قول الفلسطينيين: (البقاء مقاومة)، وهي عملية تحدٍّ إستراتيجية (غالبًا دون مستوى الشعور الواعي) ضد قوى الطرد المركزي المدمرة، والفكرة الفلسطينية عن الصمود تتبدَّى – على سبيل المثال– في تصميم الفلسطينيين على البقاء وزراعة الأرض مهما بلغت الصعوبات، والفكرة نفسها تتمثل في حياة السجناء السياسيين المعتقلين في مختلف الدول غير الديموقراطية، مثل بورما، أو الاتحاد السوفييتي، أو الصين، الذين يؤسسون– حتى في أفظع الأوضاع– شبكات غير رسمية ليس لتأمين بعض السلع الأساسية وحسب، بل لتثقيف أنفسهم أيضًا، والكتابة، والتخطيط ووضع إستراتيجيات تحديهم للسلطة، حتى وهم يفتقرون للحرية البدنية (فنك 2009 (Fink 2009)، خاصة الفصل المتعلق بالسجن: [جامعة الحياة]).

وفي العصر الرقمي، فتح الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي الفرص أمام بناء نوع جديد من المؤسسات البديلة الافتراضية أو الرقمية، ومثال ذلك عمل الناشطين الروس الذين أقاموا مجلس تنسيق معارض من خلال تنظيم انتخابات افتراضية، وفي الموقع في تشرين الثاني/ أكتوبر من العام 2012 أدلى فيه أكثر من (80000) شخص بأصواتهم، غالبيتهم على الإنترنت، أما مجلس التنسيق اليوم فهو إلى حدٍّ بعيد شبكة افتراضية يومية من الناس يتجمعون بشكل رئيس على صفحة المجلس (على موقع فيسبوك[9]) التي تحرك الروس وتنظم أعمال الاحتجاج.

الصندوق 1.8 تعاونيات الباسك بوصفها مؤسسات بديلة

قد لا تنظر السلطات - غالبًا- إلى المؤسسات البديلة على أنها تهديد مباشر ملموس لحكمها، أو على أنها شكل من أشكال المقاومة، بسبب طبيعتها التي تبدو سهلة الانقياد، والتي تحلُّ محلَّ العمل المباشر والمواجهة من أجل عمل تنظيم الذات الدنيوي، وهذا يقود الخصم (والمراقبين الخارجيين غالبًا) إلى عدم فهم معنى هذا النوع من العمل، ولكن في الواقع يمكن للمؤسسات البديلة أن تقدم فسحة مادية ونفسية للمجتمع؛ للانسحاب وتعزيز نسيجه الاجتماعي لمقاتلة خصومة في المواجهات المستقبلية.

أحد الأمثلة البارزة هو إقليم الباسك، الذي بدأ العمل على إقامة مؤسسات بديلة هدفها التنمية الاقتصادية والحفاظ على هوية الباسك، وثقافتهم، ولغتهم، تحت حكم الجنرال فرانكو الاستبدادي، وفي المدة ما بين عَقْدَي الخمسينيات والسبعينيات، كان يُنظَر إلى تعاونيات الباسك على أنها مشاريع آمنة لا تشكل تهديدًا؛ نظرًا لارتباطها بالكنيسة الكاثوليكية التي جعلتها مقبولة لدى اليمين الإسباني، في حين نُظِرَ إلى فلسفتهم على أنها (كوربوراتيفستا)؛ أي تدافع عن أصحاب المصالح الكبرى بما يكفي لكسب موافقة حزب الكتائب الذي يشكل العمود الفقري لنظام فرانكو، وقد أدت التعاونيات دورًا مهمًّا في تعليم الباسك قيمة الاكتفاء الذاتي، والاعتماد على النفس، والتنظيم الذاتي، وبناء التضامن بوساطة الطبقات الاقتصادية.

مع (الإيكاستولس) - المدارس السرية التي كانت تعلم لغة الباسك والتعليم السياسي الذاتي في المقاهي في البلاد كلها- حولت مؤسسات الباسك البديلة المجتمع من جذوره القائمة على العرق إلى مجتمع سياسي حقيقي (ضم أيضًا مهاجرين إسبان استقرُّوا في إقليم الباسك) واعٍ لحقوقه، وتطلعاته، وقوته (كاسمير 1996، الصفحات 74-75، 99-100، 107-108) (Kasmir 1996, pp.74-5, 99-100, 107-8).

أعمال مقاومة صغيرة

خلال أعمال النضال السياسي المطولة ضد الأنظمة العنيفة غير الديموقراطية، غالبًا ما يفرض الناشطون تكلفة غير مباشرة على النظام، فهم يُقوِّضون سلطته وشرعيته التي أصابها الضعف فعلًا من خلال مختلف الأعمال الرمزية، والثقافية، والفكاهية التي تتضمن أيضًا بشيء من البراءة الجمهور، الذي قد يراقب أو يشارك في أداء معارض للنظام صيغ ببراعة، وتعكس تلك الأعمال ثقافة المعارضة وتعززها في المجتمع، أما أعمال المقاومة الصغيرة مثل المؤسسات البديلة، فإما أن تكون ردَّ فعل على مستويات عالية من الاضطهاد الذي تفرضه الدولة (عادة على شكل قوانين طوارئ، بما في ذلك الأحكام العرفية)، أو لا مبالاة عامة وخوف يتغلغل في المجتمع، ويشلُّه ويقوده إلى الجمود، وفي مثل هذه الظروف، يصبح الجزء الفاعل من المجتمع غائبًا عن نظر الخصم المباشر، ثم يضع المخططون بهدوء خطة خروجهم إلى العلن في الوقت والمكان الذي يختارونه وينظمون أعمالًا معينة، ليعودوا ويختفوا مرة أخرى ثم يعاودوا الظهور للقيام بحملة أخرى في وقت لاحق.

تهدف أعمال المقاومة الصغيرة إلى مصادرة الاحتفالات الرمزية التي تقع في صميم أيديولوجيا النظام، وأحد أهم الاحتفالات في الدول الشيوعية هو يوم العمال العالمي (الأول من أيار) الاحتفال بالعمال وكدحهم، في بولندا وغيرها من دول الكتلة السوفييتية، كانت الشوارع في ذلك اليوم تمتلئ بالاستعراضات التي يشاهدها كبار الشخصيات الشيوعية المحلية والوطنية من منصة مرتفعة، وفي أواخر عقد الثمانينيات واجهت بولندا وضعًا اقتصاديًّا صعبًا، وتردَّى الوضع أكثر بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضت على البلاد بعد تطبيق الأحكام العرفية في العام 1981، وكان العمال – الذين وضعتهم الدعاية الشيوعية في طليعة النظام– بالكاد يستطيعون إعالة أسرهم، وفي إحدى المدن البولندية قرر الشعب استخدام الأول من أيار لبيان البؤس الذي يعيشه العمال البولنديون، فأبلغوا رؤساءهم الشيوعيين في المصانع بأنه إن لم يُسمَح لهم بمقاطعة الحدث، فسوف يخرجون إلى الشوارع في ذلك اليوم (للاحتفال وهم حفاة)، وهؤلاء العمال كان لديهم القليل أو ربما لا شيء ممَّا يُبهِجُهم في (يومهم) ذاك، وفي مواجهة هذه المعضلة الحقيقية، قرَّر الحزب الشيوعي

المحلي السماح للعمال بمقاطعة الاحتفال بدلًا من خروجهم من دون أحذية أمام المسؤولين (كراوشو وجاكسون 2010) (Crawshaw & Jackson 2010).

بالمثل خلال عقد الثمانينيات، نظمت حركة (البديل البرتقالي)- وهي حركة طلابية سوريالية في مدينة فروتسلاف البولندية- مسرحًا في الشارع قدَّم عروضًا ساخرة وفكاهية حول الأعياد الرئيسة التي يحتفل بها النظام الشيوعي البولندي، بما في ذلك يوم المليشيا، ويوم الجيش، ويوم ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى للعام 1917، وفي تلك العطلات - التي يحتفي بها النظام- كان أعضاء البديل البرتقالي يقومون بتنظيم أحداث تسخر من دعاية الدولة ومن طبيعة تلك الاحتفالات[10]، وإنَّ فكرة (استعادة) العطلات العامة واستخدام الاحتفالات بوصفها أيَّامًا للحشد كانت واضحة في حركات أخرى أيضًا ظهرت في إيران ومصر.

المقاومة المدنية في التحوُّل إلى الديموقراطية

فكرة أن الطريقة التي يقاتل بها المرء تحدد طبيعة الحكم المستقبلي أحاطت بها بإيجاز وجدارة كلمات آدم ميشنك، وهو منشق سياسي بولندي، ذكَّر مواطنيه في خضم الصراع ضد النظام الشيوعي بأن: (من بدؤوا في اجتياح الباستيل انتهوا إلى بناء [الباستيل] الخاص بهم)، ومقاوم آخر وأحد الشخصيات البارزة في حركة الحقوق المدنية الذي عمل جنبًا إلى جنب مع مارتن لوثر كينج، الابن، هو القس جيمس لوسن، الذي قال خلال اجتماع مع مجموعة من الناشطين الدوليين والمختصين بالمجتمع المدني بأنَّ (هدف المقاومة المدنية هو القضاء على الاضطهاد لتواصل بعده قواها دفع الأمة قدما»[11]، والفرق بين هذين الناشطين السياسيين والغالبية العظمى من الباحثين في التحول إلى الديموقراطية، هو أن الأول يشعر بالغريزة بأن ممارسة المشاركة السياسية تبدأ قبل أن تتأسس الحرية السياسية بشكل رسمي بوصفها جزءًا من نظام ديموقراطي، وأن إرث المقاومة اللاعنيفة يؤدي دورًا لا يمكن الاستغناء عنه في الديموقراطية والتحول الديموقراطي بعد مدة طويلة من انتهاء

المقاومة المدنية ضد الديكتاتورية، وتختلف وجهة النظر هذه كثيرًا عن بعض وجهات النظر الراسخة القائلة بأنَّ: «الأنظمة الديموقراطية التي دامت نادرًا ما تأسست – هذا إذا كانت قد تأسست– بعمل شعبي جماهيري» (هنتنجتون 1984، ص 212) (Huntington 1984, p. 212).

والواقع أن جميع نظريات التحول الديموقراطي تركز على البنى، ودور النخبة، وقوى التغيير على المستوى الكلي (الحداثة مثلًا)، وبالتالي ينصبُّ الانتباه على بناء بنى تحتية انتخابية منفتحة ومنافسة، تضمن الرقابة المدنية على الجيش، وخلق سلطة قضائية مستقلة، وتوزيع السلطة السياسية بين مختلف فروع الحكومة، وإدخال إصلاحات لا مركزية أو إصلاح السوق لتعزيز الطبقة الوسطى، وبناء أحزاب سياسية، أو تطوير وسائل إعلام حرة أو مؤسسات مدنية مستقلة. أما تأثير حركات اللاعنف الشعبية في مسار التحول الديموقراطي، فلم يُعْطِ سوى القليل من الانتباه، فعلى سبيل المثال أشار سيدني تارو إلى أنَّ «معظم الباحثين في مجال التحول الديموقراطي إما تجاهلوا الحركات بالكامل أو نظروا إليها بريبة بوصفها خطرًا على الديموقراطية. . . حين يعود [الباحثون] إلى الحركات في الأنظمة الأقل نموًّا، فإن ذلك يكون عادة لفهرسة الحركات العرقية والقومية وإدانتها» (تارو 1995، ص 221–222) (Tarrow 1995, pp. 221–2).

الصندوق 2.8 أعمال لإبراز السخافات

أحد الأهداف المهمة لأعمال المقاومة الصغيرة مواصلة كشف التضارب المذهل بين خطاب الدولة حول العيش في بلد عادي وحقيقة وجودهم، وغالبًا ما يحاول الناشطون كشف سخافة النظام الذي يدَّعي أنه يحكم وفق القوانين العادية؛ بإجباره على العمل بطريقة تتعارض مع المنطق السليم وضد ذكاء الشخص العادي.

مثال ذلك،أنه في شباط/ فبراير من العام 2012، في مدينة بارنول السيبيرية، جمع الناشطون دُمى لوجو وشخصيات كرتونية حملت لافتات تعترض على الانتخابات البرلمانية للعام 2011 في روسيا، وكانت اللافتات تقول: «أنا مع إجراء انتخابات نظيفة/ اللص يجب أن يذهب إلى السجن، وليس الكرملين/ أنا مع انتخابات نزيهة» (أوفلن 2012) (O'Flynn 2012)، فقامت الشرطة على الفور باعتقال الدُّمى، لأنها عدَّت احتجاجاتها (مناسبة عامة غير مُرخَّص لها)، ثم تبع ذلك اتخاذ السلطات قرارًا بعدم السماح باعتراضات من هذا

النوع؛ لأن الدُّمى ليسوا (مواطنين) ولا يمكنها قيادة الاحتجاجات أو المشاركة فيها، ولذلك فإن البلد الذي يمنع الدُّمى ويعتقلها يُظهِر مدى سُخف حكمه وقوانينه، وهو بالضبط الهدف من هذا العمل المُقاوِم الصغير.

وفي قضية أخرى في العام 2011، دعا ناشطو الإنترنت المواطنين الصينيين إلى المشاركة في تقنية مقاومة بارعة تُعرَف باسم (سان بو)، وهي نزهة بريئة في أماكن عامة، لن يكون فيها أيُّ هتافات أو لافتات، بل مجرد مسيرة بريئة وابتسامة، هذه الصيغة من العمل سمحت للناس أن يحتالوا على الحظر المفروض على الاحتجاجات والبقاء غير معروفين، وإجبار السلطات على اتخاذ إجراءات غير عادية ومكلفة بإغلاق المنطقة العامة وسط المدينة، والقريبة من المناطق الشعبية المخصصة للأكل خارج بيجنغ والمدن الأخرى، فأمثال أعمال التحدي هذه تعد أداة فاعلة للحرب النفسية ضد نظام سلطوي مصاب بجنون الارتياب يحاول الآن مطاردة أشباح (دميك وبيرسون 2011) (Demick and Pierson 2011).

وبالمثل في روسيا، في أيار/ مايو من العام 2012، خلال تنامي القمع ضد الناشطين، أعلن (12) كاتبًا روسيًّا مشهورًا أنهم يريدون القيام بنزهة بسيطة من إحدى ساحات موسكو إلى متنزه قريب في المدينة، وفي العادة تحتاج التظاهرة إلى تصريح من السلطات، فكانت الدعوة إلى النزهة أسلوبًا مبتكرًا صغيرًا لاختبار مدى تصميم الشرطة على منع التجمعات وفرض غرامات على المنظمين، ورفض الناس لمثل هذه السياسات القمعية، وفي نهاية الأمر جمعت هذه النزهة البريئة أكثر من (10000) شخص في الشوارع، مُحوِّلةً عمل تحدٍّ بسيط إلى عرض عام من المعارضة (باري 2012) (Barry 2012).

هناك عدد من الدراسات حاولت تصحيح التجاهل العام لتأثير الحركات المدنية في التحول إلى الديموقراطية، فقد بيَّنت دراسة فريدم هاوس ذات العنوان (كيف يتم كسب الحرية؟) (67) تحولًا في المدة ما بين 1972 و2005، تميَّز خمسون منها بأنها تحولات من أسفل إلى أعلى، وكانت المقاومة المدنية فيها العامل الأهم الذي قاد الاختراق ليبدأ بعده التحول الديموقراطي، و (14) منها صُنِّفت على أنها تحولات من أعلى إلى أسفل، قادها الممسكون بالسلطة أو نتيجة تغيير عنيف، و(3) منها اشتملت على تدخل خارجي، فنسبة (64 %) من التحولات من أسفل إلى أعلى تمت في دول صنفها (فريدم هاوس) (Freedom House) على أنها (حرة)، وهذا مناسب أكثر من نسبة (14 %) من التحول من أعلى إلى أسفل التي تتباهى بها الأنظمة السياسية الحرة (كاراتنيكي واكرمان 2005) (Karatnycky

(Ackerman 2005 &)، وقد بينت دراسة تكميلية ركزت على النمو الاقتصادي أن التحول إلى الديموقراطية من أسفل إلى أعلى حقَّق نموًّا اقتصاديًّا معتدلًا أو عاليًا في (80 %) من الحالات، مقابل (50 %) في التحولات من أعلى إلى أسفل (جونستاد 2010) (Johnstad 2010)، وقيَّمت دراسة مهمة أخرى احتمالات أن يصبح بلد ما ديموقراطيًّا بعد خمس سنوات من المقاومة اللاعنيفة الناجحة بنسبة تصل إلى (84 %)، مقارنة بِـ (15 %) في الحملات العنيفة (الناجحة) (شينوويث وستيفان 2011، الصفحات من 201– 219) (Chenoweth & Stephan 2011, pp. 201–19).

تشير تلك الدراسات إلى أن قوة المقاومة المدنية لا يمكن خفضها لتصبح تقنية تُصاغ لتغيير النظام أو وصفة عامة لإسقاط الديكتاتوريات، حسب ما يحذر بعض الذَّامين، ومنهم الحكومات الصينية والروسية، ويجب قياس تأثير المقاومة الشعبية بعد مدة طويلة من انتهاء القمع المباشر، فالدراسة والممارسة الحقيقية للمقاومة الشعبية يتعلقان في الحقيقة بالتحول الإجمالي للمجتمع، وهذا يبدأ بنظام سياسي جديد جرى بناؤه خلال مدة الكفاح اللاعنيف الطويلة التي تعيد تعريف علاقات القوة التقليدية بين الناس، والدولة، والنخبة.[12]

أحد المفاهيم التي قد تؤدي دورًا مهمًّا في إعادة بناء مفهوم للمقاومة الشعبية يتجاوز النظرة المُبسَّطة لتغيير النظام ربما كان الفكرة المُخادِعة التي تتحدث عن (رأس المال الاجتماعي)، فبعضهم يرى أن المقاومة المدنية تولد (رأس مال اجتماعي من المنشطات) (شينوويث 2013) (Chenoweth 2013)، وبعضهم الآخر يأخذ تأثير المقاومة المدنية في توليد جميع أنواع رأس المال الاجتماعي، من الترابط (التفاعل مع الأشخاص المماثلين)، إلى التجسير (التواصل مع أناس لهم وجهات نظر وخلفيات مختلفة تمامًا)، إلى التواصل (الوصول إلى الممسكين بالسلطة ومحاورتهم أو التفاوض معهم بهدف اكتسابهم) (بارتكوفسكي 2009، 2010) (Bartkowski 2009, 2010)، ويمكن للمقاومة المدنية تسهيل تشكيل الأنواع الثلاثة من رأس المال الاجتماعي.

يمكن لوسائل أخرى من المقاومة المدنية أن تكون أكثر مساعدة في توليد رأس المال الاجتماعي من الأخرى، ومثال ذلك أعمال الارتكاب – وهو شيء تَعُدُّهُ سلطة الدولة غير قانوني (كالالتماسات، والإضرابات، والمظاهرات، والاعتصامات، والاحتلال، وبناء مؤسسات موازية)– التي قد يكون لها مؤشرٌ عالٍ في تكوين رأس المال الاجتماعي؛ حيث إنها قد تضم كمًّا أكبر وأكثف من التفاعلات الاجتماعية، وبناء وتشغيل المنظمات، وقدرًا مهمًّا من الموارد البشرية والمادية التي يكون من الضروري حشدها لإدامة الأعمال، وبعكس ذلك أعمال الامتناع – عدم القيام بأمور تطلبها سلطة الدولة أو تتوقعها (كمقاطعة التجنيد، ومقاطعة الانتخابات، ورفض الضرائب، ومقاطعة المناسبات الرسمية)– التي قد تأتي بمؤشر أدنى من رأس المال الاجتماعي المتوقع؛ حيث إن تلك الأعمال قد ينجزها أفراد وتشتمل على قدر أقل من التفاعلات البشرية، وقليل من المأسسة، وحاجة أقل لمساعٍ مُكثَّفة من رأس المال لتنفيذها.

وقد لاحظ العديد من الباحثين تأثيرًا إيجابيًّا للمقاومة المدنية في التغيير الديموقراطي بعيد المدى، من خلال إدراك الدور المتصور مسبقًا للنضال غير العنيف (فينثاجن 2011) (Vinthagen 2011). ففي بولندا – على سبيل المثال– ساعدت مشاركة المعارضة المناهضة للشيوعية على توليد قدر أعظم وأكثف وأكثر ملاءمة من رأس المال الاجتماعي اللازم لتحويل النظام، وفي البداية تمكنت حركة (تضامن) من أن تغرس في روح أفرادها وأن تؤهل عامة الشعب لما يشير إليه الباحثون على أنه ثورة كابحة لذاتها،فهذا النوع من الثورات يشدد على الطبيعة غير العنيفة لثورة الشعب، وفحوى هذا الانضباط غير العنيف جاءت في دعوة جاك كيورن – أحد قادة المعارضة– إلى «إقامة اللجان الخاصة [بالشعب] بدلًا من حرق لجان الحزب» (سمولر 2009، ص 133) (Smolar 2009, p. 133)، وهذا كابح ذاتي إستراتيجي آخر من جانب حركة المعارضة كان هدفه البرغماتي هو الدفع من أجل إقامة نقابات عمالية وجمعيات مهنية حرة بدلًا من السعي مباشرة لنقل بولندا إلى الديموقراطية، حتى بعد انضمام أكثر من (10) ملايين بولندي (أو 80 % من القوى العاملة في البلد) إلى نقابة (تضامن) العمالية الشرعية.

أحد العوامل المهمة لثورة كبح الذات البولندية كان تأكيد الانفتاح للحوار والمفاوضات باستمرار مع النظام، بمجرد أن يعترف بشرعية المطالبة بالديموقراطية وبحركة (تضامن) بوصفها شريكًا مساويًا في المفاوضات، وتَبَعًا لذلك كان أحد أول تأثيرات المقاومة المدنية الملموسة في الديموقراطية إقامة منصة للمساومة الكبرى بين المعارضة والنظام، التي تبلورت ماديًّا في مفاوضات الطاولة المستديرة بين شهرَيْ شباط/ فبراير ونيسان/ أبريل من العام 1989، وفي نهاية الأمر ساعدت طبيعة كبح الذات لحركة (تضامن) - مقرونة بالقدرة على استخدام وسائل قوية للمقاومة- في التوصل إلى تسوية مع الحكومة، وأثرت في التحول الذي تلاها في اتفاقات 1989، وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة في خريف العام 2012، عزا الرئيس البولندي برونيسلاف كوموروفسكي (Bronisław Komorowski) الكثير من الفضل للثورة وتسويات العام 1989، وذلك حين قال: (على المدى الطويل، كانت القدرة على ضبط النفس وعلى التوصل إلى حل وسط حكيم حلًا أفضل بكثير من تضخيم المرء لمطالبه ومحاولته فرض حجته بالقوة).

يمكن مشاهدة التطورات المهمة الأخرى[13] في بولندا بعد العام 1989، والتي تأثرت بتجارب وممارسات سابقة للمقاومة المدنية، في التنظيم الفاعل لحملة (تضامن) السياسية خلال أول انتخابات برلمانية حرة ومنفتحة تُجرى في البلاد منذ العام 1946، فخبرة تنظيم الذات التي جمعتها (تضامن) خلال سنوات الحشد والمقاومة أعطتها ميزة واضحة على الشيوعيين، وضمنت فوزها الانتخابي في حزيران/ يونيو من العام 1989 على الرغم من قصر مدة التحضير للحملة.

وبعد مدة وجيزة من الوصول إلى السلطة، طبَّقت (تضامن) واحدًا من أهم التغييرات وربما أكثرها نجاحا، وهو إصلاحات اللامركزية، والواقع أن طبيعة هذا الإصلاح التقني كان - إلى حدٍّ بعيد- انعكاسًا لفِكر حركة (تضامن) نفسها، ولبنيتها اللامركزية، وممارستها وفهمها الخاص للسلطة السياسية؛ بوصفها سلطة تنشر من خلال مئات وآلاف الكيانات المستقلة القريبة من الناس العاديين، ونتيجة لهذا الإصلاح تم إنشاء (2600) كومونة

حكم ذاتي حضرية وريفية أُعطيت سلطات حكم مهمة، منها سلطات مالية وقانونية، ولم يكن مفاجئًا أن الهيئة التي أُعطيت مسؤولية تدريب آلاف الموظفين المدنيين والمسؤولين المحليين لهياكل حديثة التأسيس كانت مؤسسة تعليم مدنية مستقلة عن التَّبَعِيَّة السياسية.

لقد تم إبراز إرث المقاومة المدنية خلال حقبة التحول البولندية بوضوح في وصف إيكيرت وكوبك (2001) لحال بولندا بأنَّه (مجتمع مدني ثائر) نشأ في الحقبة ما بين عامَيْ 1989 و1993، وقد بيَّن الكاتبان أنه خلال السنوات الأولى من التحول تعرضت بولندا لأعلى رقم من الاحتجاجات والإضرابات في وسط أوروبا (أكثر من 6,000 إضراب في السنة الواحدة)، ولكن كان من مطالب الناس أيضًا كبح الذات، لم يشككوا في التوجُّه الديموقراطي للإصلاحات، وبالتالي كان للاحتجاجات صفة إصلاحية أكثر مما هي تخريبية أو مضادة للديموقراطية، وإن تعبئة المجتمع المدني- بوصفها أحد موروثات المقاومة اللاعنيفة لما قبل العام 1989- قد عزَّزت عمليات التحول إلى الديموقراطية في البلاد، وجعلت النخب السياسية الجديدة مسؤولة مباشرة أمام الجمهور يوم كانت الأحزاب السياسية ومجموعات المصالح لم تزل ضعيفة وفي طور التشكُّل.

هناك حاجة لمزيد من الدراسات الدقيقة حول التأثيرات بعيدة المدى للمقاومة المدنية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأدبيات الحالية المتعلقة بإستراتيجية الكفاح غير العنيف (شينوويث وستيفان 2011؛ كاراتنيكي واكرمان 2005؛ سيليستينو وجليديتش 2013) (Chenoweth & Stephan 2011; Karatnycky & Ackerman 2005; Celestino & Gleditsch 2013) تأخذ في الحسبان تأثير المقاومة المدنية في التحول الديموقراطي، بينما تنظر إلى ممارسة المقاومة المدنية قبل الاختراق وقبل بدء التحول نفسه، وأحد جوانب القصور الرئيسة للدراسات هو أن بياناتها تستبعد التعبئة ذات القاعدة الشعبية وأعمال اللاعنف بعد تحقيق الاختراق، وفي الوقت نفسه فإن الدراسات الأخرى التي أخذت في الحسبان الحشد الشعبي غير العنيف خلال التحول إما أنها ركزت على حالة واحدة (مثل بولندا في إيكيرت وكوبك 2001) (e.g., Poland, in Ekiert & Kubik 2001)، أو على طريقة واحدة

من النزاع (مثل الإضرابات أو المظاهرات، في تيوريل 2010) (Teorell 2010)، أو اشتقَّت اقتراحات غير مُجرَّبة عن التأثير الذي للمقاومة السلمية في عملية التحول إلى الديموقراطية (المرجع السابق).

الخلاصة

لقد أبرز هذا الفصل – إضافة إلى الإشارة إلى أمثلة مختلفة تتضمن التركيز على دراسة الحالة البولندية في المقاومة اللاعنيفة– عددًا من القضايا التي لها علاقة بالثورات غير العنيفة التي شُنَّت من أجل الاعتراف بحقوق المجتمعات وحرياتها، ففي البداية أشار الفصل إلى هيمنة الحسابات البنيوية على تفسير الاضطرابات الشعبية أو التغييرات السياسية الكبرى، إلا أن تلك المناهج تحجب – في معظم الأحيان– تقييم دور الشعب العادي أو قوة توكيله، ورغم أهمية العوامل والبُنى الخارجية التي لا يمكن للباحثين أو الممارسين تجاهلها (بالنسبة للحالة المذكورة)، فإنها غير حاسمة لظهور حركات اللاعنف أو نجاحها (مارشانت 2007) (Marchant 2007).

حركات اللاعنف ضد الأنظمة الوحشية آخذة في الازدياد، وهناك عدد من الأسباب وراء قرار الناس المتمثل باللجوء إلى المقاومة غير العنيفة، لأن الانضمام إلى حركة لا عنف هو الأسهل على الناس – بشكل عام– من الانضمام إلى كفاح عنيف وتقديم إسهام مهم بغض النظر عن مهارات الشخص، أو ثروته، أو عمره، أو جنسه، وهذا التنوُّع يجلب إبداعًا وأفكارًا جديدة للعمل، والتي بدورها ستُلهِمُ آخرين للانضمام إلى الحركة.

شدَّد الفصل أيضًا على أن النهج الإستراتيجي لشَنِّ كفاح غير عنيف مقترن بالتخطيط الشامل أمر بالغ الأهمية لنجاح الحركة، فالتعبير عن النهج الإستراتيجي للكفاح يمكن أن يُكوِّنَ الجهود التي بذلها الناشطون لمدِّ ميدان المعركة لما هو أبعد من ساحة النضال المباشرة؛ لتصل إلى حلفاء دوليين محتملين أو مجموعات مجتمعية في دول أخرى لزيادة الضغط على الخصم، ومن الأمثلة الأخرى بناء مؤسسات بديلة لضمان مرونة الكفاح وتطوير

المجتمع، وإرساء الأسس الاقتصادية، والمدنية، والنفسية لكفاح طويل الأمد، ومشاركة الشعب في أشكال من أعمال اللاعنف الجماعية المباشرة، فالاعتماد على أعمال المقاومة الصغيرة هو مثال آخر على التكيُّف الإستراتيجي والإبداعي للناشطين مع بيئة القمع التي يعملون فيها.

يمكن التحقق من نجاح حركات المقاومة المدنية على الفور بِـ (ترك الديكتاتور لمنصبه، أو قوة احتلال تُجبر على منح الاستقلال، أو مجموعة عرقية تفوز بحقها في تقرير المصير)، ويمكن لنجاح المقاومة المدنية أن تتَّخذ شكلًا مُراوِغًا ويكون لها تأثير في المدى البعيد، مثل (صنع هوية مشتركة، وتشكل الوعي، وبناء المؤسسات)، والتي لا تتَّضح نتائجها على الفور. وفي سياق التحقيق في تأثير المقاومة المدنية بعيد المدى، قام هذا الفصل بخطوات صغيرة – لكنها مهمة– في المجالات التي لم تُطرَق إلا قليلًا، والمتعلقة بالتأثير الدائم للمقاومة المدنية في التحول الديموقراطي حين يتم تحقيق اختراق رئيس، وبيَّن الجزء الأخير كيف يمكن للبحوث المستقبلية مقاربة هذا الموضوع؛ أولًا بالنظر إلى التأثير الملائم لإستراتيجيات اللاعنف وأساليبه في توليد رأس مال اجتماعي خلال مرحلة المقاومة المدنية، التي ستقود بدورها إلى التحول الديموقراطي بعد سقوط الديكتاتور، وثانيًا بالأخذ في الحسبان دور التعبئة والأعمال غير العنيفة حين تبدأ عملية التحول.

أسئلة للمناقشة

1. ما المزايا التي تمتلكها المقاومة المدنية وتتفوَّق بها على المقاومة العنيفة في تحدي الأنظمة القمعية؟
2. ما مدى فهمك لمفهوم (ميدان معركة من مستويين)؟ وما أمثلة المقاومة المدنية التي تبينها؟
3. كيف تُعرِّف النجاح في حركة المقاومة المدنية؟ وما نتائج الكفاح المدني المقاوم التي تَعُدُّها نجاحًا؟ ولماذا؟

4. ما أعمال المقاومة الصغيرة؟ وما الأمثلة الواضحة عليها؟ وما أهمية الأعمال الصغيرة في الحركات الأوسع؟

اقتراحات لمزيد من القراءة والبحث

- بارتكوفسكي، ماشيج (2009) (Bartkowski, Maciej (2009 حركة تضامن البولندية (1980– 1989)، المركز الدولي لصراع اللاعنف، www.nonviolent-conflict.org/images/stories/pdfs/bartkowski_poland.pdf.
- هافل، فاكلاف (1990) قوة الضعفاء. نيويورك: /ز إي. شارب.
- نبستاد، شارون إريكسون (2011) (Havel, Vaclav (1990 ثورات اللاعنف: المقاومة المدنية في أواخر القرن العشرين. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.
- روبرتس، آدم، وآش، تيموثي جارتون (محررون) (2009) (Roberts, Adam, & Ash, Timothy Garton (eds) (2009 المقاومة المدنية وسياسات القوة: تجربة أعمال اللاعنف من غاندي إلى الوقت الحاضر. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.